



الجلسة ٤٩١٨

الجمعة، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كونوزين إسبانيا السيدة منديس المانيا السيدة أيفرسن أنغولا السيد غسبار مارتنس باكستان السيد محمود البرازيل السيد ساردنيرغ بنن السيد أهو - غليلي الجزائر السيد باعلي رومانيا السيد دومترو شيلي السيد أكونيا فرنسا السيد دلا سابلير الفلبين السيد باخا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة هاو - جونز الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار المقدم عملاً بقرار مجلس

الأمن ١٥١٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2004/3 و Add.1 و 2)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في

كوت ديفوار المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن

١٥١٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/2004/3 و Add.1 و 2)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوته إلى

المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

وجرياً على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك

الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق

التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧

من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أهيبود غيبو

(كوت ديفوار) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يواصل مجلس الأمن نظره

في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً

للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن

كوت ديفوار، الوثيقة S/2004/3 والإضافتان ١ و ٢.

معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة

S/2004/146، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء

مشاورات المجلس السابقة.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع
القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع
القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان،
البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين،
فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً
مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه
القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أود أن أشيد بأعضاء

مجلس الأمن على اتخاذهم هذا القرار دعماً لعملية السلام في
كوت ديفوار.

لقد قطعت كوت ديفوار شوطاً طويلاً من الأزمة

التي تفجرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وشكل إبرام اتفاق

ليناس - ماركوسي للسلام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

إنجازاً هاماً. وخلال معظم العام الماضي، كان التقدم المحرز في

عملية السلام مختلطاً، مع العديد من حالات التأخير في تنفيذ

الاتفاق. بيد أنه قبل وقت قصير جداً، اتخذت الأطراف

الإيفوارية بعض الخطوات الإضافية الهامة في الاتجاه الصحيح.

(تكلم بالانكليزية)

ويشجعي بشكل خاص أنه في كانون الأول/ديسمبر

الماضي، أكملت الأطراف وضع الأسلحة الثقيلة في المناطق

طلبتها جميع الأطراف الإفوارية، رسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي يؤيد العملية السياسية الإفوارية كما انه مصمم على الاضطلاع بدوره في صون السلام والأمن في أفريقيا.

وسيجعل وجود معزز للأمم المتحدة في كوت ديفوار من الأيسر لحكومة المصالحة الوطنية أن تنفذ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. كما انه سيسهل تقديم المساعدة الإنسانية واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد؛ ويسهم في تعزيز حقوق الإنسان وإعادة إرساء سيادة القانون؛ ويساعد البلد في الإعداد لإجراء انتخابات عامة عادلة وشفافة في عام ٢٠٠٥.

إنني أثق بأن الأطراف الإفوارية، من جانبها، ستستمر بطريقة تتسم بتوافق في الآراء، في المضي قدما بالإصلاحات السياسية التي عكفت عليها، وفقا لاتفاق ليناس - ماركوسي نسا وروحا.

ولا شك أن نشر عملية للأمم المتحدة في كوت ديفوار سيكون له أيضا تأثير إيجابي على الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها. ويسرني بشكل خاص أن مختلف مكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها في المنطقة دون الإقليمية بدأت العمل بالفعل في تعاون وثيق. ولا بد من بذل كل جهد لتعزيز ذلك التعاون.

وفي ذلك السياق، أعترزم أن أقدم اقتراحات تتعلق بالسحب التدريجي لوجود الأمم المتحدة في سيراليون في تقريرتي المقبل إلى مجلس الأمن، في آذار/مارس.

وتأتي العملية في كوت ديفوار في وقت تقتضي عمليات الأمم المتحدة والعمليات غير التابعة لها، التي إما أنشئت مؤخرا أو المتوقعة في المستقبل القريب، إيجاد موارد إضافية كبيرة. ولكنني آمل وأرجو أن يوفر المجتمع الدولي،

المعينة لهذا الغرض، كما تحقق من ذلك المجتمع الدولي، بما فيه بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما أن رفع نقاط التفتيش التي وضعتها القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة قارب الاكتمال.

وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الأطراف مؤخرا على ترتيبات لتنفيذ برنامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم. وأعلن رئيس الوزراء ديبارا أن البرنامج سيبدأ في ٨ آذار/مارس.

والتطور الإيجابي الآخر الذي حصل منذ عودة القوات الجديدة إلى حكومة الوحدة الوطنية في ٦ كانون الثاني/يناير، هو أن مجلس الوزراء بدأ النظر في مشاريع القوانين وفي غيرها من الإصلاحات المتوخاة في اتفاق ليناس - ماركوسي.

وأود أن أشيد بالرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديبارا على اتخاذهما، بالتوافق مع القوات الجديدة، مبادرات سياسية هامة فتحت الطريق للخروج من المأزق في عملية السلام. وأناشدهما أن يستمرا في العمل معا على نحو وثيق.

ومع ذلك، هناك بعض العناصر المتشددة ضمن مختلف الأطراف الإفوارية التي ما زالت عازمة على تقويض عملية السلام. ويجب ألا يسمح لهذه العناصر بالنجاح.

وبالتالي، لا بد للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى الذين يعملون على تعزيز السلام في كوت ديفوار. وفي هذا السياق، أود أن أشيد على نحو خاص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا، اللتين ساهمتا مساهمة كبيرة في تطبيع الحالة في البلد. وما زالت قواتهما تضطلع بدور أساسي في مراقبة وقف إطلاق النار ومنع استئناف الصراع.

وفي تقريرتي المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير إلى مجلس الأمن (S/2004/3)، أوصيت بنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار. وسيبعث إنشاء تلك العملية، التي

مهدتيا بروح التضامن، كل الموارد الضرورية، بما في ذلك الموظفين العسكريون وموظفو الشرطة ذوو التجهيز والتدريب الجيد، للعملية لكي تصبح فعالة تماما.

وقد أعطى التقدم الذي أحرزته الأطراف الإيفوارية في الأسابيع الأخيرة زخما جديدا لعملية السلام. ويظهر اتخاذ هذا القرار أن المجتمع الدولي مصمم على دعم ذلك التقدم وعلى ضمان ألا تكون هناك عودة إلى الوراء.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على بيانه.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.